

والبرازيل ، وبولندا ، وتايلند ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجزائر ، والجمهورية الصربيّة المتّحدة ، ورومانيا ، والسلفادور ، والسويد ، وسيراليون ، والعراق ، وفرنسا ، وفينيزويلا ، وكندا ، والمكسيك ، والمملكة المتّحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشماليّة ، وموريتانيا ، والنمسا ، ونيجيريا ، والهند ، وبنغاريما ، وبولندا ، والولايات المتّحدة الأمريكية ، واليابان ، ويوجوسلافيا .

القرار ٢٠٠٢ (الدورة ١٩)

تقرير المجلس المشتركة لصندوق معاشات موظفي الأمم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

وقد احاطت علما بتقرير المجلس المشتركة لصندوق معاشات موظفي الأمم المتحدة (١) ، وبملاحظات الأمين العام والرئيس التنفيذي بين للمنظمات المشتركة الأخرى (٢) ، وقد احاطت علما بالبيان الذي أدلّى به الأمين العام في الجلسة العامة ١٣٢٧ التي عقدها الجمعية العامة في ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٥ ، واذ تشير إلى بنود وشروط الأذن المصطكي للأمين العام في القرار ٢٠٠٤ (الدورة ١٩) الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٦٥ ، واستناداً إلى هذه البنود والشروط ،

أولاً

مرتب الموظفين الخاضع للاقتطاع المعاشي

١- تقرّر أن مرتب موظفي الأمم المتحدة الغاضع للاقتطاع المعاشي يتّألف ، لا غرض الفقرة ٣ من المادة الأولى من النظام الأساسي للصندوق المشترك لمعاشات موظفي الأمم المتحدة ، واعتباراً من ١ آذار (مارس) ١٩٦٥ ، من مجموع المبالغ التالية :

(أ) مبلغ مرتب الموظف ، المقرر وفقاً للمادة ٣ (١) من النظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة ، والمستوى ، في حالة موظفي الفئة الفنية وما فوقها الخاضعين لنظام تسويات مقر العمل المنصوص عليه في المرفق الأول من نظام الموظفين الأساسي ، بمضاعفات نسبة ٥ في المائة ،

(١) المرجع الأخير ، الدورة التاسعة عشرة ، الملحق رقم ٨ (ج/ع ٥٨٠٨) .

(٢) المرجع الأخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ١٨ ، الوثيقة

كلما حدث في الرقم القياسي التفاضلي لفئات تسويات مقر العمل في مقاولات المشتركة ومكاتبها الإقليمية اى تغيير بنسبة ٥ في المائة ، اعتبارا من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢؛ وتسرى هذه التسوية اعتبارا من اول شهر كانون الثاني (يناير) التالي لتاريخ حدوث اى تغيير في الرقم القياسي التفاضلي تبلغ نسبته ٥ في المائة ؛

(ب) مبلغ اى تصويض شخصي قد يكون الموظف مستحقا له بموجب المادة ١٠٣ (١٠) من نظام الموظفين الداخلي ؟

(ج) مبلغ اى تصويض عدم اقامة واية علاوة لفة يكون مستحقا للموظف بعد خصم الاقطاع اللازم من مرتبات الموظفين ؟

٢- وتوصى المنظمات الاخرى المشتركة في الصندوق المشترك باتخاذ التدابير المناسبة لتأمين التوافق المترافق بين مرتب موظفيها الخاضع للاقطاع المعاشي ومرتب موظفي الام المتحدة الخاضع للاقطاع المعاشي ، وذلك حفاظا على النظام المشترك للمرتبات والعلاوات وشروط الخدمة.

ثانيا

اعتماد المرتب الخاضع للاقطاع المعاشي في حساب الاستحقاقات الحالية والمقبلة

١- تقرر ، بالنسبة الى الاستحقاقات المستحقة اعتبارا من ١ آذار (مارس) ١٩٦٥ ، ان يجري حسابها كما لو كان المرتب الخاضع للاقطاع المعاشي قد تقرر ابتداء وفقا للجزء " اولا " الوارد اعلاه ، على ان تراعى في هذا الحساب احكام الفقرة ٤ من المادة العاشرة من النظام الاساسي للصندوق المشترك لمعاشات موظفي الام المتحدة ، واحكام البندين التاليين :

(أ) يعتبر المرتب الخاضع للاقطاع المعاشي ، في حالة موظفي الفئة الفنية وما فوقها ، وبالنسبة الى الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ، ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٣١٠ (الدورة ١٣) المتخد في ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ ، انه قد زاد خلال تلك الفترة بنسبة اخرى قدرها ٥ في المائة .

(ب) تعتبر علاوة اللفة انتها قد ادرجت في المرتب الخاضع للاقطاع المعاشي قبل ١ آذار (مارس) ١٩٦٥ والمعدل المطبق قبل خصم مبلغ الاقطاع اللازم من مرتبات الموظفين .

٢- وتقرر ، بالنسبة الى الاستحقاقات المستحقة قبل ١ آذار (مارس) ١٩٦٥ ، ان يعاد حسابها وفقا للفقرة ١ اعلاه وان تعتبر مستحقة اعتبارا من ذلك التاريخ بمقدار حاصل الحساب

الجديد ، على ان لا يترتب بالنسبة الى اى استحقاق قد تقاضى عنه صاحبه مبلغا اجمالياً اى حق جديد ، الا في حالة تبقى جزء من ذلك الاستحقاق يدفع في صورة استحقاق دوري ، والا عن ذلك البجزء وبالنسبة التي يمثلها ذلك البجزء من الاستحقاق الاول كما حددت الحساب الاصلي .

الجلستان العاشران ١٣٣٠ و ١٣٢٨
١٧٦٥ و ١٨ شباط (فبراير)

*

* * *

ملاحظات

قبول الاعضاء الجدد في الام المتحدة (البند ١٨ من جدول الاعمال المؤقت)

قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٢٨٦ المقودة في ١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ، وبعد ان تلقت توصيات مجلس الامن بقبول زامبيا ومالاوي ومالطة في عضوية الام المتحدة (١) وبعد ان نظرت في طلبات المضوية (٢) التي قدمتها هذه البلدان ، قرر مجلس زامبيا ومالاوي ومالطة في عضوية الام المتحدة .

الترتيبات والذونات المالية المؤقتة لعام ١٩٦٥

اذنت الجمعية العامة للامين العام ، في جلستها العامة ١٣١٤ المقودة في ٣٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ، ان يقوم ، ريثما يصير اتخاذ القرارات اللازمية في الدورة التاسعة عشرة المستأنفة في سنة ١٩٦٥ (٣) ، ومع مراعاة الا حكام التنظيمية المختصة ، بعدد ودفع النفقات

-
- (١) المرربع الاخير ، المرفق رقم ٥ ، الوثائق جع/٤٠٥٢٤٢ و جع/٥٢٦٩ و جع/٥٢٢٠ و جع/٥٢٤
 - (٢) جع/٥٢٤٠ و جع/٥٢٥٦ و جع/٥٢٦٢ للاطلاع على نصوص هذه الوثائق ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة التاسعة عشرة ، ملحق تموز وآب وايلول (يوليو واغسطس وسبتمبر) ١٩٦٤ ، الوثائقان م ١٥٩٠٨ /٦٠٠٤ و م ٦٠٠٤ ، والمرجع ذاته ، ملحق تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول (اكتوبر ونوفمبر وديسمبر) ١٩٦٤ ، الوثيقة م ٦٠٢٥ /٢٠٠٤
 - (٣) انظر القرار ٢٠٠٤ (الدورة ١٦) ، ص ٢٠